

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/44/683
25 October 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الرابعة والأربعون
البنود ٦٣ و ٦٦ و ٨٢ و ٨٤ و ٨٥
من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

أزمة الديون الخارجية والتنمية

حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة

رسالة مؤرخة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩
موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للبرازيل لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طياً "إعلان برازيليا" الذي أصدره وزراء الدولة
المسؤولون عن إدارة البيئة وممثلو البلدان المشتركة في الاجتماع الوزاري السادس
المعني بالبيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، المعقود في برازيليا
في ٢٠ و ٣١ آذار/مارس ١٩٨٩ . وبناء على تعليمات من حكومتي ، أرجو تعميم الاعلان
بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٦٣ و ٦٦ و ٨٢ و ٨٤ و ٨٥ من
جدول الأعمال .

(توقيع) باولو نوغيرا - باتسيتا

السفير

الممثل الدائم للبرازيل

لدى الأمم المتحدة

المرفق

قرر وزراء الدولة المسؤولون عن إدارة البيئة وممثلو البلدان المشتركة في الاجتماع الوزاري السادس المعني بالبيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، المعقود في برازيليا في ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ١٩٨٩ ، أن يهتموا مداولاتهم بما يلي :

إعلان برازيليا

١ - تعترف بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن الحاجة الماسة إلى إيجاد توازن بين التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وحماية البيئة وحفظها من خلال الإدارة السليمة للموارد الطبيعية والتحكم في الأثار البيئية هي أحد الاهتمامات المشتركة ذات الأولوية العليا بالنسبة لبلدان المنطقة . وهذا الاعتراف يُعبر عن العلاقة التي لا تنفصم بين الاهتمامات البيئية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، وكذلك الالتزام بكفالة الاستعمال الحكيم للموارد لمنفعة الاجيال الحاضرة والمقبلة .

٢ - وقد أكد الوزراء من جديد المبدأ القائل بأن لكل دولة حقا سياديا في حرية إدارة مواردها الطبيعية . ولا يستثني هذا المبدأ الحاجة إلى تعاون دولي على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والعالمية ، بل يؤكد تلك الحاجة . كما أكد الوزراء أن حل مشكلة الدين الخارجي وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد عادل ومنصف هما شرطان لا بد منهما لتعزيز الديمقراطية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وتعزيز الأمن والسلم في المنطقة ، وكذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية القابلة للإدامة ، التي هي الخيار الوحيد الممكن من أجل الاستغلال الرشيد لمواردنا الطبيعية بغية سد حاجات شعوبنا .

٣ - إن تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية عامل أساسي في منع التدهور البيئي في بلداننا . وإن التخلف والتدهور البيئي ، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وكذلك في باقي العالم الثالث ، عنصران في حلقة مفرغة تحكم على ملايين البشر بنوع من الحياة دون مستويات الكرامة البشرية .

٤ - لذلك فإن الوزراء عازمون على تكثيف الجهود للقيام ، كل في بلده ، بتولييد تفهم أكبر للعلاقة الصحيحة بين التخطيط للتنمية الاقتصادية والمشاكل والهموم

البيئية ، وبتعزيز وتحسين قدرات بلدانهم على التخطيط والادارة الفعالين في مجال البيئة . بيد أن الوزراء يرون أن المستويات الحالية للتنمية الاقتصادية ومعـدلات النمو تحد بصورة شديدة من إمكانية التوصل بسرعة إلى تحقيق أهداف إدارة البيئة وحفظها بصورة سليمة .

٥ - وفوق ذلك ، تفاقت هذه الحالة بفعل المديونية الشديدة الحالية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للمجتمع المالي في البلدان المصنعة . فأزمة الدين وسياسات التكيف الناشئة عنها قد أساءت إلى الظروف المفضية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . ولا يمكن سداد الدين في ظل الظروف الحالية ولا حتى بزيادة جوع شعوبنا وفقرها ، ولا بإيجاد مزيد من التخلف وما يتبع ذلك من تدهور في بيئتنا . ومن الواضح أنه يجب تغيير الظروف الحالية لإدارة الدين الخارجي كما يجب فوراً عكس اتجاه نقل الموارد السلبي الجاري ، الذي حوّل البلدان النامية إلى بلدان مصدرة لرأس المال إلى العالم الصناعي .

٦ - إن التدابير التي اتخذتها البلدان في المنطقة هامة ، لكنها ما زالت قاصرة عن تحقيق حل عادل وثابت ودائم لمشكلة الدين . ولن يكون مثل هذا الحل ممكناً إلا من خلال إحداث تغيير في الشروط والأساليب عند معالجة الدين الخارجي ومن خلال "المسؤولية المشتركة" ، التي لا بد للدائنين من تحملها كي يحلوا مشاكل المديونية وعواقبها على أساس مشترك .

٧ - وينبغي لوكالات التمويل الدولية أن تكفل ، من خلال التسهيلات المؤسسية الخاصة ، توافر موارد إضافية كافية بشروط تساهلية ، لتمويل مشاريع حماية البيئة في البلدان النامية . وعند تخصيص الموارد لذلك الغرض ، ينبغي عدم فرض شروط تؤدي في الواقع إلى التقليل من الموارد المتاحة لحماية البيئة .

٨ - وفي ضوء الاعتبارات السالفة الذكر ، يطلب الوزراء إلى البلدان الصناعية ، ولاسيما تلك التي تشاركنا اهتمامنا بإيجاد إدارة بيئية فعالة ، أن تزيد زيادة كبيرة من مستوى مساهماتها المالية والتقنية للبلدان النامية ومن دعمها الفعال لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٩ - ومن الأهمية بمكان ، في هذا الصدد ، أن تقدم المساعدة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، إذا طلبت ذلك ، في إنشاء قدرة أساسية على إجراء

أبحاث علمية ، وإدارة نظمها الطبيعية بكفاءة ، وتعزيز العمليات الوطنية الرامية إلى صنع القرارات السليمة من الناحية البيئية .

١٠ - وفضلا عن ذلك ، ينبغي أن ينطوي التعاون الدولي لحماية البيئة على حريسة الحصول على المعلومات العلمية ونقل التكنولوجيات غير المسببة للتلوث والتكنولوجيات المخصصة لحفظ البيئة - بتكلفتها - إلى البلدان النامية . ولا يمكن أن يكون الوصول إلى التكنولوجيات البيئية الجديدة خاضعا للمصالح التجارية البحتة . وكذلك ، ينبغي أن تقدم المنظمات الدولية العون إلى بلدان المنطقة لتحسين نظمها في الرصد وتعزيز قدرتها على فرض المعايير الدولية لحماية البيئة التي أقرتها تلك البلدان .

١١ - وفي هذا الصدد ، يجب بذل جهود أكبر لزيادة نظم المساحات الطبيعية المحمية في المنطقة وإيقاف الممارسات التي تؤدي إلى إضرار كبير بالبيئة ، كالقيام بصورة غير مقيّدة و/أو غير شرعية بنقل وتصريف الفضلات والمواد الخطرة والسامة ، وإغراق هذه الفضلات في المحيط ، مما يؤدي إلى الإضرار بالمناطق الساحلية في جميع أنحاء هذه المنطقة ، ولاسيما الدول الجزرية لمنطقة البحر الكاريبي .

١٢ - إن المشاكل البيئية الخطيرة التي يواجهها العالم اليوم ترجع بصورة رئيسية إلى نماذج التصنيع وأنماط الاستهلاك والتبديد السائدة في البلدان الصناعية ، مما أدى إلى التدهور المتسارع للموارد الطبيعية على هذا الكوكب وإدخال المواد الملوثة في المحيط الحيوي بصورة لا تني عن التزايد . إن وزراء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ملتزمون بخط للعمل قادر على تجنب تكرار أخطاء ذلك النمط من التنمية وعواقبه في بلداننا ، ويحثون البلدان الصناعية على تحمل مسؤوليتها الكاملة بما يتناسب مع مواردها المالية والتقنية لعكس اتجاه عملية التدهور البيئي .

١٣ - وعلى البلدان التي تمتلك أسلحة نووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل أن توقف فوراً جميع الاختبارات والتجارب على هذه الأسلحة وأن تنشط في تشجيع إزالتها . فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها ضمان حماية البيئة من خطر التلوث والتدمير الأيكولوجي . وينبغي توجيه الموارد التي تتوافر من ذلك نحو تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفقا للترتيبات التي تصدر عن مختلف منابر منظومة الأمم المتحدة .

١٤ - لذلك فإن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، فضلا عن جهودها المبذولة داخليا لتصميم وتنفيذ الخطط الوطنية لحماية وحفظ البيئة ، ملتزمة بتعزيز تعاونها في هذا المجال وبطلب التعاون التقني والمالي من بلدان من خارج المنطقة ومن المنظمات الدولية . إن وزراء بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مقتنعون بأن الحل الشامل لمشكلة كوكب الأرض المعرض للخطر يتطلب مستوى غير معهود من التعاون بين البلدان الصناعية والبلدان النامية لمنفعة الأجيال المقبلة .
